International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 2, 2022. 180 – 213

Open Access VOL4(2) 2022

The legal system for multinational companies

In light of the economics of globalization and technology

Dr. Walid wahba

Associate professor of commercial law at AOU

Abstract: Multinational companies, or so-called multi-national companies, are among the important economic models that invade developing economic societies to control their assets and exploit their wealth to satisfy their personal interests, claiming the economic development of these countries, although the budget of these companies sometimes exceeds the budget of certain countries, which causes an exacerbation of the crisis. The economics of these countries and the search in the system of multinational companies or nationalities according to the dimension of designations is important in studying the legal and economic impact that these companies have on the economies of countries, especially the developing ones.

Keywords: multinational companies, nationalities, developmental economy.

Key words: Information crime - begging - electronic begging - definition of crime - cyberspace - national legislation

Citation: Walid wahba, The legal system for multinational companies in light of the economics of globalization and technology, The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol.4, Issue 2, 2022.

© 2022, Walid w, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 2, 2022. 180 – 213

النظام القانونى للشركات متعددة الجنسيات فى ظل إقتصاديات العولمة و التكنولوجيا

الدكتور: وليد وهبة

أستاذ القانون التجارى و البحرى المشارك – كلية الحقوق – الجامعة العربية المفتوحة

الملخص:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات او التى يطلق عليها متعددة القوميات من النمازج الاقتصضادية الهامة التى تغزو المجتمعات الاقتصادية النامية لتسيطر على موجوداتها وتستغل ثرواتها ارضاء لمصالحها الشخصية بادعاء التنمية الاقتصادية لهذه البلدان بالرغم من ان ميزانية هذه الشركات تتعدى فى بعض الاحيان ميزانية دول بعينها مما يحدث تفاقم فى الازمة الاقتصادية لهذه البدلان وان البحث فى نظام الشركات المتعددة الجنسيات او القوميات بحسب بعد التسميات له اهمية فى دراسة التاثير القانونى و الاقتصادى التى تحدثه هذه الشركات على اقتصاديات الدول خاصة النامية منها

كلمات مفتاحية:

شركات.متعددة جنسيات.قوميات .إقتصاد.تنموى

مقدمة:

ان الشركات متعددة الجنسيات لها دور بارز فى الاقتصاد العالمى وخاصة مع انتشار العولمة فى دول العالم المعاصر وان هذه الشركات دائما ماتكون مكونة من اكثرمن جنسية يحملها المؤسسون للشركة او تحملها الشركة نفسها ،وان هذا النوع من الشركات متعددة الجنسيات قد ظهر عندما بدء يدخل النظام الاقتصادى الراسمالى الى مرحلة دولية الانتاج و تلك المرحلة التى بدات تتضح معالمهامع مطلع النصف الثانى من القرن العشرين .

حيث اصبحت العملية الانتاجية داخل المشروع الراسمالى تتم لاعلى المستوى المحلى وانما ايضا على المستوى العالمى بحيث بدا الاقتصاد العالمى يحل تدريجيا محل الاقتصاديات الجنسية المختلفة كإطارلعملية الانتاج الراسمالى وهكذا خرجت الى الوجود الشركات متعددة الجنسيات التى اصبحت تهيمن اليوم هيمنة كاملة على الإنتاج و التجارة على المستوى الدولى.

وهذه الشركات تقوم فى عدة اشكال منها البنوك والمؤسسات المالية مثل المصرف العربى المتحد وشركات تجارية مثل شركة كوكا كولا في نيفادا، الولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون مشروع لة اكثر من فرع وهذا مثل مطعم مكدونالدز وكنتاكى مثال لشركة متعدده الجنسية متكاملة أفقياً.

وان كان ظهور هذة الشركات ازدهر وازداد عملها فى مجالات النفط والغاز خاصة انة مجال عالمى ويحتاج لتكاليف باهظة الثمن وكان هذا ايضا سبب ادعى لظهور هذا النوع من الشركات متعددة الجنسيات ولها الدور البارز فى تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة فى تحلية المياه ومواجة الكوارث والمخاطر الناجمة عن التلوث الصناعى والحفاظ على البيئة وتنمية الصناعات الإقتصادية التى لا تضر المناخ الجوى.

وهذة الشركات يمكن ان يقوم عليها العديد من المشاكل القانونية من حيث تحديد جنسياتها و القانون الواجب التطبيق عليها وهذا مثل ان تقوم شركة على ارض مصرية ووفقا لاحكام القانون المصرى ومركزها الرئيسى فى مصر الا انه فى كثير من التصرفات غير خاضعة للقانون المصرى ،وهذا لاعتبار هؤلاء المؤسسين مستثمرون اجانب تحميهم اتفاقيات ومعاهدات دولية والمشاكل القانونية التى يتعرض لها هؤلاء المستثمرون الاجانب ويتم لجؤهم الى التحكيم الدولى مثل الاكسيد الذى نشاء وفقا لاتفاقية واشنطن د.س.

وعلى الرغم من ان هذا المستثمر من المفروض ان يتم التعامل معة وفقا للقوانين المصرية الا ان هذا النظام الدولى يحمية بطريقة خاطئة تساعدة على استغلال ثروات الدولة التى يستثمر فيها مما لا يخلق بيئة إستثمارية متزنة ومستقرة وان فى ها وجة نظر ناتجة عن عدم ثقتهم فى استقرار الاوضاع التشريعية و الإجتماعية والتى تمثل العوامل الاهم فى ضخ الإستثمارات.

ولقد أتجهت الدولة المصرية فى تجاوز الكثير من العوائق القانونية التى قامت التشريعات القديمة مما دفع الإدارة السياسية والاجهزة التشريعية لإصدار جزمة قانونية جديدة تساهم فى تزايد الإستثمارات وتواكب تحديات المستقبل من إستثمار وتكنولوجيا معلومات وصناعة التكنولوجيا و الإبتكار و النظم الجمركية الجديدة وطرق المحاسبة الضريبية الحديثة وتنمية هيئات الإستثمار والصادرات والواردات.

كل ذلك حتى تساهم الإدارة السياسية فى وضع بيئة إستثمارية للشركات الدولية التى تقوم بدور بارز فى اعمال التنمية المستدامة وتطوير البينة التحتية وإستخدام الطاقات المتجددة وتقليل التلوث الصناعى الدار بالبيئة مما يجب ان يهيء لها الامان فى مناخ إستثمارى مستقر لتدور عجلة الإنتاج الإقتصادية. و قد شرعنا فى كتابة هذا البحث لتوضيح بعض الجوانب القانونية والاقتصادية التى تقوم على اساسها تلك الشركات وتوضيح عملها خاصة فى مصر من حيث ان هناك الكثير من هذة الشركات تمارس عملها فى مصر سواء بصفة معلنة ام بصور خفية .

وهذا له أثر بالغ بالطبع بعد ان اصبح هناك رقابة دستورية على الاحكام الاجنبية الامر الذى قد يهدد هذه الشركات ويحملها على سحب إستثمارتها او جزء منه نظرا لتخوفها من كونها قد تحصل على حكم دولى ولا تستطيع التنفيذ وقد يكون لديها ايضا الشك فى ضمانة اللجوء الى المحاكم الوطنية.

وهذا ما ينقلنا الى جانب أخر وهو بحث مفهوم المحاكم والمراكز الدولية التى يمكن ان تلجأ إلها الشركات متعددة الجنسيات وهل هذه المراكز او المحاكم مدى تاثير احكامها ومدى فاعليتها فى مواجهة الدولة المصرية إضافة الى انواعها وتقسيمها والمعاهدات التى نشأت بشأنها ومدى تفسير عضوية مصر بها وفاعلية هذه المعاهدات

ولقد قمنا بتقسيم هذا البحث الى فصلين وكل فصل يتضمن ثلاثة مباحث والفصل الاول هو ماهية الشركات المتعددة االجنسيات و يشمل هذا الفصل على ثلاث مباحث المبحث الاول التعريف بالشركات متعددة الجنسيات و المبحث الثانى النشاة التاريخية للشركات الدولية و المبحث الثالث خصائص الشركات متعددة الجنسيات .

ثم ننتقل الى الفصل الثانى وهو الدور الاقتصادى للشركات الدولية ونقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث المبحث الاول الدور العالمى للشركات الدولية اما المبحث الثانى الابعاد الاقتصادية للشركات الدولية .

ثم ناتى فى اخر مبحث وهو شركات أجنبية تستغل الاقتصاد المصرى وتستحوذ على قطاعات كاملة ونتحث فى هذا الموضوع عن استحواذ تلك الشركات لقطاعت اقتصادية وشركات استثمارية يتم السيطرة عليها و هذا قد يؤدى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية فى الدولة التى يحدث فيها هذا العمل.

وقد خصصنا هذا المبحث الاخير تحديدا عن المؤسسات الاقتصادية المصرية على اعتبار انة دائما مايحدث بهاهذا النوع من الاستحواذ ويجب علينا تداركة حتى نتفادى الازمات الاقتصادية المستقبلية.

المبحث الاول

ماهية الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الماهية هى البداءة التعريفية بالبحث و التى تعد إحدى مداخله للتعرف بمضمون الموضوع الذى بيتم طرحه وتناوله فى البحث وغن ماهية الشركات المتعددة الجنسيات له الأهمية بماكان لم تعترية من محتوى فقهى وقانوني لبيان وتعريف هذه الشركات واهمية البحث فيها.

وذلك لا أثير فيه بما سبق وان تم ببحث ودراءة فى هذا الموضوع لان اهمية هذا الموضوع مطروحه ومتجددة ولذلك فغننا سوف نتناولها بالبحث و الدراسة فى المطالب الاتية:-

المطلب الاول :التعريف بالشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثانى :النشأة التاريخية الدولية

المطلب الثالث :خصائص الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الاول

التعريف بالشركات متعددة الجنسيات

ونبدا هنا باصل تسميتها:-

اصل تسميةالشركة الدولية: Multinational Corporation أو MNC أو Multinational Enterprise أو MNE)،

لقد اختلف بعض الفقهاء فى تسمية هذا النوع من الشركات من حيث انها شركات دولية ام انها شركات متعددة القوميات ولكن الراى الراجح انها دولية خاصة وان الشركة لايمكن ان تكتسب الا جنسية واحدة فى كافة الاحوال.(هذة المسئلة يمكن الرجوع فيها للابحاث المتخصصة فى اكتساب الاشخاص المعنوية للجنسية)

لكن ما يهمنا هنا ان نوضح التسمية الصحيحة لهذة الشركات متعددة الجنسيات خاصة وان الجنسية تعبر عن انتماء الشركة لدولة معينة ونظام قانونى معين اما الجنسية هو ارتباط الشركة بمجموعة من الدول ترتبط مع بعضها فى كثير من الامور مثل الجنس واللغة والاصل و هذا الامر قد وضح فى ظهور هذة الشركات فى دول الخليج العربى خاصة وهى تعمل فى مجال استخراج البترول فى تلك الدول.

وهي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة قوميات[1] متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي[2] الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country،

إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries.

ولكن في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات إن يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise،واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على اسواق متعددة للدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات دولية، حيث تتعدد الجنسيات.

ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة. وهي مستقلة في هذا المجال عن الجنسيات أو فوق الجنسيات Supra National.

---

[1]- الدكتور حسام عيسى الشركات المتعددة القوميات بدون سنة او دار نشر ص82

[2]-محسن شفيق:المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي 1987 م

وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سماتها أنها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة.

ويرجع السبب الرئيسي الذي دعاها إلى تنويع نشاطها، فهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، وأيضاً تعمل هذه الأسواق للسبب ذاته.

وتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم دولية .

ماهية هذة الشركات تعريفها:-

لايوجد إجماع على تعريف موحد للشركات الدولية، بل هناك اختلاف في تسميتها.فبعضهم يدعوها الشركات متعددة الجنسيات، وا خرون الشركات غبر الوطنية. ويعود السبب في اختلاف التعريفات إلى اختلاف وجهات النظر حولها بين الاقتصاديين من جهة. والحقوقيين من جهة أخرى، وكذلك بين الدول الغنية من جهة، والدول النامية من جهة أخرى.

(1)التعريفات القانونية للشركات المتعددة الجنسية :

لايعرف القانون تعريفا جامعا مانعا لهذا النوع من الشركات ، لأنها في حقيقتها كيان اقتصادي فهي ظاهرة اقتصادية وليست ظاهرة قانونية تتمتع بكيان قانوني خاص من أجل ذلك يفضل بعض الفقهاء استخدام (المجموعة متعددة الجنسية للشركات)[3]،

ويعرفها آخر أنها (مجموعة من شركات مستقلة من الناحية القانونية ومنتمية الى العديد من الدول،وهي تشكل مشروعا واحد متكاملا من الناحية الأقتصادية أو على الأقل متناسقا وتمارس نشاطا دوليا تحت ادارة الشركة الأم)[4].

[3] – زيسماني، جون ، العولمة الاقتصادية ، مطبوعات الاعلم ، حزيران 1996 م

[4] – محسن شفيق ، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية – مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي – 1987 م

وقدعرفها أحد الفقهاء بأنها (شركة تتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لإستراتيجية اقتصادية عامة وتتولى الاستثمار في مناطق جغرافية.

وعرفها آخر بأنها (تجمع اقتصادي بين عدة شركات تتمتع بقوميات دول مختلفة وترتبط فيما بينها عن طريق المساهمة في رأس المال بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين).

وقد انتهت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق سلوك دولي للشركات دولية في إطار منظمة الأمم المتحدة الى وضع تعريف عام لتلك الشركات مؤداه أن الشركة متعددة الجنسية هي (تلك التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه ، وأن تعمل هذه الكيانات في ظل نظام لاتخاذ القرار يسمح بوضع سياسات متجانسة واستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار ، وأن ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة منها أو أكثر ممارسة تأثير فعال على انشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة بالمعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين.

(2)التعريفات الاقتصادية:-

وأول هذه التعريفات جاء من دافيد ليلينثال David E.Lilienthal حيث عرفها بأنها: «الشركات التي مركزها الرئيسي في دولة ما وتعمل وتعيش في ظل قانون دولة أخرى». هذا التعريف أخذ بالجنسية الواحدة للشركة وبالعمليات الأجنبية، ولم يأخذ بالشركات التي لها أكثر من مركز في أكثر من دولة واحدة، كما هو حال الشركات الأمريكية والإنكليزية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

لم يستقر الادب الاقتصادي على تعريف موحد للشركات متعددة الجنسية فثمة تعريفات كثيرة بقدر عدد الكتاب الذين اسهموا في هذا الأدب ويوجد من هذة التعريفات ماهو بمفهوم واسع واخر مقيد واخر ضيق.

1- فالأستاذ (توجندات) يعرفها بأنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة. وهذا التعريف معيب لانه يقصر صفة تعدد الجنسية على الشركات الصناعية ، فهناك عديد من الشركات الضخمة التي تقوم بالاستثمار في مجال الخدمات مثل السياحة والمؤسسات المالية والاعلان والتسويق والنقل

البحري والجوي ، وفي مجال المرافق العامة ، السكك الحديدية مثلا ، وفي مجال الزراعة واستغلال الغابات ، وفي مجالات أخرى عديدة غير صناعية ، وينبغي أن يشمل أي تعريف كل هذه النشاطات الاقتصادية.

ويعرف البروفيسور (جون دننج) الشركات متعددة الجنسية بأنها (مشروع يملك او يسيطر على تسهيلات انتاجية (مصانع ، منشآت ، تعدين ، مكاتب تسويق واعلان)

ويضع الاستاذ (روبرت جيلبين) هذا التعريف ويستخدم مصطلح المؤسسة متعددة الجنسية ليعني أي مؤسسة أعمال تمتد فيها الملكية والادارة والانتاج والتسويق إلى تشريعات وطنية عديدة .

2- ويلجأ بعض الكتاب إلى تقييد التعريف بحدود كمية بحيث يلزم أن يكون للشركة الأصلية التي تقوم بالاستثمار في الخارج حد أدنى من الضخامة.

فيرى الاستاذ (رايمون فرنون) أن الشركة متعددة الجنسية هي (شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة ، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ، ويبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة .

ويمكن وصف المؤسسة متعددة الجنسية بأنها أي مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر وتنخرط في الاستثمار في اصول انتاجية أو مبيعات أو انتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الاجنبية . وهذا التعريف يتخلص من قيود الحجم والتضييق في مضمون النشاط ومدى المحتوى الاجنبي ليشمل بذلك كافة المشروعات التي تستثمر مباشرة خارج بلادها الاصلية .

3- أما التعريف الضيق فيتجه إلى استيفاء شروط معينة لاحكام التعريف مثل نمط النشاط ، فهي شركات انتاجية أو حد أدنى من الشركات المنتسبة , وليكن 6 شركات أو حد أدنى من المساهمة الاجنبية في النشاط وليكن 25% من اجمالي الاصول أو المبيعات أو العمالة.

والواقع إن ماهو جوهري في مهمة التعريف هو تحديد مدلول صفة (تعدد الجنسية) التي تتمتع بها تلك الشركات فأغلب الكتاب الغربيون يفتقرون إلى الادراك الكافي للطابع والاساس القومي لهذه الشركات ، وعادة ما يقصدون إلى اضفاء صفة تعدد الجنسية بمعنى أن الشركات قد تخلصت من بعدها القومي واكتسبت قوميات عديدة .

ومن ثم فإن ما يطلق عليه الشركات متعددة الجنسية هي بكل المعاني شركة قومية تحتل مكانها أساسا في اقتصاد ومجتمع الدولة المتقدمة الأم ، ويصدق هذا الحكم خاصة على كل من الملكية والادارة ، فادارة الشركات التابعة واجمالي مجموعة الشركة تحتكرها الشركة الأم وتحتفظ هذه في يدها بكافة القرارات الاساسية وبمهمة التخطيط والحساب والرقابة .

ويوجد تعريف اخر اوردة البعض من الاقتصاديون فقد عرفوها أنها الشركات أو المؤسسات التي تملك جزئياً أو كلياً العائدات والأموال وتسيطر عليها وتديرها في أكثر من دولة واحدة. وميزة هذا التعريف أنه لم يحدد

شكلاً قانونياً محدداً للشركات الدولية التي يمكن أن تكون شركات خاصة أو عامة، أو مؤسسات فردية الملكية، كما أنه لم يميز بين الاستثمار المباشر للشركات الدولية في الدول الأخرى والمساهمة في مشاريع استثمارية مع غيرها (إدارة أعمال في دولة أخرى أو استثمار أموالها فيها).

إن لجنة الأشخاص المميزين لدى الأمم المتحدة ذهبت أبعد من التعريف البسيط السابق حتى تتوصل إلى التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الغير الوطنية transnational companies، وذلك بناء على طلب الأشخاص الذين يمثلون دول أمريكا الجنوبية المنضمة لمجموعة Andean.

فقد ميز هؤلاء الأشخاص بين الشركات متعددة الجنسيات، وهي الشركات التي تؤسس من أكثر من دولة واحدة، وفي أكثر من دولة واحدة عملاً بمجموعة قواعد Andean، والشركات غير الوطنية وهي الشركات التي تقوم بأعمال استثمارية مباشرة أو غير مباشرة في أكثر من دولة واحدة.

هذا الاختلاف في التسمية خلق التباساً لدى الباحثين، وحتى في المنظمات الدولية، حيث تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC تعبير: «غير الوطنية» بينما أصر الاقتصاديون على استخدام تعبير: «الدولية» للإشارة إلى نوع الشركات نفسه.

وفي عام 1976، وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الغربية OECD دليلاً للشركات الدولية عرفتها فيه بأنها: « تتضمن عادة الشركات أو الشخصيات القانونية المختلفة، سواء أكانت مملوكة للقطاع الخاص أم العام أم المشترك، التي تؤسس في عدة دول.

وترتبط بعضها مع بعض، بحيث تستطيع إحدى هذه الشركات أو أكثر ممارسة تأثير فعال في نشاطا الشركات الأخرى وبخاصة لتقاسم المعرفة والثروات مع غيرها. وقد وضع هذا التعريف من قبل الأمم المتحدة في نظامها المعد لتناول أعمال الشركات عبر الوطنية.

أخذت جميع التعريفات السابقة بمعايير اقتصادية أكثر منها قانونية، ولم يجمع المعنيون على تعريف محدَّد، وبخاصة في الأمم المتحدة حيث كانت وجهات النظر مختلفة دوماً.

أما من وجهة النظر القانونية فقد ورد عدة تعريفات ومن ضمن هذة التعريفات تعريف الاستاذ الدكتور محسن شفيق بالشركة الدولية «ذلك المشروع الذي يتكون من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لاستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة».

وتعريف آخر لهذه الشركات متعددة الجنسيات بأنها مشروع وطني يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة

في العديد من الدول ، هذه الشركات التي تعد وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال

الصناعي

وهذا التعريف يبعث على القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها ويتشابه ايضا فى اقتصارها على المجال الاقتصادى كما عرفها(توجندات)

وورد تعريف اخر للشركات الدولية[5] Multi National (هي الشركات التي تقود فعاليات وأنشطة تتجاوز الحدود الجنسية وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيضا الشركات دولية وهي ليست دولية اذ ان لها جنسية واحدة هي جنسة الوطن الأم إلا أنها كالشركات دولية تعمل على نطاق عالمي في تحول الراسمالية العالمية من الرأس مالية الجنسية الى رأسمالية ما وراء الحدود الجنسية)

ولقد تميز هذا التعريف بانة اعتمد على توضيح اسمها وعمومية انشطتها والاعتماد لتوضيح جنسيتها في زمن العولمة خاصة ان هذه الشركات تلعب دورا اساسيا في هذا التحول حيث غدت المنظمة المركزية للأنشطة الأقتصادية في الأقتصاد العالمي بتزايد تكامله.

و هذا التعريف هومانوئيد خاصة انة وضح مسئلة التفرقة بين الجنسية والجنسية خاصة ان هذ المسئلة اختلطت على الكثير من الباحثين من القانونيين والا قتصاديين ايضا .

[5] – ناسبيت، جي ، العالم الاقتصادي الكبير – دار النشر بيروت ، 1994 م

المطلب الثانى

النشأة التاريخية للشركات الدولية

شَهِدَ العالم مع العقد الأخير من القرن العشرين تحوُّلات كبرى لها عميق الأثر على المجتمع الدولي، وعلى مجمل المفاهيم التي كانت سائدة سابقًا، ترافق مع تلك التحوُّلات تنامي في ظاهرة (الشركات دولية) على الاقتصاد العالمي،

إن التصاعد السريع لدور الشركات دولية يمثّل الظاهرة الأهم في الاقتصاد العالمي، وبطبيعة الحال فإن هذه الشركات ليست ظاهرة جديدة طارئة، بل هي ذات امتداد تاريخي يعود إلى مرحلة الاحتكار في الرأسمالية العالمية بدءا من الستينيَّات من القرن التاسع عشر،

مرورا بمرحلة الاحتكارات الدوليَّة كالكارتيلات والتروستات، ومن هذا المنطلق ظهرت الشركات الاحتكارية وفروعها عبر العالم بتدويل العمليَّات الاقتصادية.

ويذهب معظم المختصين إلى القول بأن الظهور الحقيقي للشركات الدولية multinational companies كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظهر تطور تقني (تكنولوجي) وإداري وصناعي سمح بتقسيم الإنتاج في وحدات مختلفة من بقع العالم.

ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها تاريخ الشركات متعددة الجنسيات إلى ثلاث مراحل:-

المرحلة الأولى: تبدأ من عام 1885.م وحتى الحرب العالمية الأولى في عام 1914م، وخلال هذه الفترة قامت الشركات البريطانية التي كانت مسيطرة على الاقتصاد العالمي بالاستثمار، وبخاصة في مجال الخطوط الحديدية والمناجم، وفي شمال أمريكا على الأغلب حيث تملكت الشركات البريطانية الأموال خارج حدود بلدها وقامت بإدارتها مباشرة وتحصيل أرباحها، ثم ظهرت الشركات الألمانية والفرنسية والهولندية وغيرها قبل ظهور الشركات الأمريكية قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة[6].

المرحلة الثانية: وقد امتدت بين عامي 1918 و1939م، وتميزت(2) باستمرار نمو الشركات متعددة الجنسيات ولكن بسرعة أقل من بداياتها في المرحلة السابقة، وذلك بسبب ظهور سياسة حماية الاقتصاد الوطني في مواجهة الدول الأجنبية، فإن الحرب العالمية الأولى دفعت في اتجاه الحماية الوطنية، وأدت إلى نشوء أزمة اقتصادية حثت الدول على التدخل في الاقتصاد الحر، إضافة إلى أن ظهور الدول الشيوعية التي تقوم على الاقتصاد الموجه والمسيطَر عليه كلياً من قبل الدولة أدى إلى الحد من النمو السريع للشركات الدولية في أوربا، وهذا ما دفع إلى التوجه نحو التكامل الاقتصادي واندماج الشركات على المستوى المحلي[7].

[6] - عبد الرحمن الرافعى: مصر المجاهدة فى العصر الحديث – الجزء الخامس

[7] – المرجع السابق

. أما المرحلة الثالثة: فتبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 وحتى اليوم، إذ حصلت الشركات متعددة الجنسيات على أهمية وسلطات وصلاحيات لم تكن تتمتع بها سابقاً نتيجة تفكك الدول الشيوعية، وسيطرة نظريات الاقتصاد الحر، والحاجة الماسة للدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية المتطورة التي فرضت نظامها على النظام الاقتصادي الجديد على الرغم من وجود مجموعة من القواعد المتعلقة بحماية الاستثمار الوطني الذي نادت به اليابان في هذه المرحلة.

ولقد ظهر فى مصر مايقرب من 375شركة متعددة الجنسية فى سنة1948بلغ راسمال هذة الشركات حوالى 78 مليون جنية ونشئات هذة الشركات اعقاب الحرب العالمية الثانية فى مصر حين تواجد الجيشان البريطانى والفرنسى مع دول المحور فى حرب العلمين ونتيجة ظروف الحرب وانقطاع المواصلات ووسائل الاتصال بين الجيوش ودولهم وادى ذلك الى قطع المعونات من اغزية وملابس وادوية فنشأت تلك الشركات لسد احتياجات الجيش وساعد ذللك فى النمو الاقتصادى للدولة.

حتى انتهت الحرب وتوقفت هذة الشركات عن عملها وادى ايضا الى تدهور فى الاقتصاد نتيجة تقليص دور هذة الشركات وتصفيتها وتسريح اكثر من100,000عامل وهذا يعتبر من ضمن الاثار السلبية التى يمكن ان تنتج عن تلك الشركات[8]

وبعد الحرب العالمية الثانية تبلور شكل جديد لتنظيم الإنتاج الرأسمالي عبر أقنية الاستثمار التي جسَّدتها الشركات دولية؛ حيث أدَّى تحوُّل الاحتكارات الرأسماليَّة من الإطار القومي إلى إحداث تغييرات شاملة في الاقتصاد الرأسمالي وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، إن الحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية لا يعني فقط العلاقات بين الأمم والدول،

وإنما أيضا الحديث عن الدور المتنامي للشركات دولية في توجيه وتحديد مضامين هذه العلاقات، وتأثير ذلك على مسار وأهداف سياسات التصنيع في الدول المضيفة للشركات، وكذلك امتداد نشاطها ليشمل دولا عدة، فهي على استعداد لنقل نشاطها إلى أي بقعة في العالم إذا ما أيقنت أنَّ فرص نجاحها قويَّة دون أي اعتبار للوطن الأم[9].

وقد استخدمت الشركات دولية نفوذها العميق في ميادين مختلفة؛ كالاقتصاد، السياسة، العلاقات الاجتماعية في البلدان الرأسماليَّة، وأثرها في استمرار تطوُّر الدُّول النامية وفي نظام العلاقات الدولية، وكان النُّفوذ الاقتصاديُّ لهذه الشركات يتركز بصورة واسعة لدى الشركات الأمريكية التي بدأت استثماراتها تنمو وتتعاظم

[8] – المستشار طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر1945/1952

[9] – سمير الشرقاوي – المشروعات المتعددة القوميات والشركات القابضة – مجلة مصر المعاصرة – العدد – 632– اوكتوبر 1995 م .

في دول أوروبا الصناعية مع مشروع إعادة إعمار أوروبا، وفي مرحلة لاحقة انتقلت الشركات دولية من الدُّول الصناعية إلى دول العالم النامي لأسباب وعوامل مختلفة؛ منها:الحاجة لتعظيم أرباحها والمحافظة على استمراريَّة نموها.

وقد نمت هذه الشركات نموا يفوق نمو اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها(ففي الصين بلغ معدل نموها السنوي 1.% وبلغ النمو الأقتصادي لهذه البلدان المتطورة 5% وبلغ عدد فروع الشركات دولية عبر العالم حوالي (74) فرعا وتطورت عبر بداية

السبعينات والثمانينات إلى حوالي (35) فرع ولاتزال في تزايد مستمر مما يشكل خطورة، وتؤدي الى السيطرة التامة على هذه البلدان مما يؤدي إلى استغلال طاقتها المختلفة .

وعلى الرغم من الخسائر التي تعرَّضت لها الشركات دولية بعد الأزمة المالية العالمية وتعرُّض بعضها للإفلاس؛ كشركة (جنرال موتورز) الأمريكية، إلاَّ أنَّ واقع الشركات دولية يبقى الفاعل الأكبر في سير العالم نحو العولمة الاقتصادية؛ بسبب انتشارها الواسع ونشاطها الهائل الذي يمتدُّ داخل كثيرٍ من الدُّول، وأنها الأداة شبه الوحيدة لتصدير العمليات الإنتاجية من المركز إلى الأطراف

أمام هذا التوسع الهائل للشركات الدولية، زاد الاهتمام بها على المستويات كافة وفي مختلف المجالات، وذلك نظراً للدور المؤثر الذي تقوم به في النطاقين الوطني والدولي. وتكفي الإشارة إلى أنه في نهاية القرن العشرين تحكمت الشركات متعددة الجنسيات بما يعادل 27% من الإنتاج العالمي، وتم من خلالها أكثر من 35% من المبادلات الدولية، وبهذا فهي تعد قوة اقتصادية لا يمكن التقليل من شأنها ومن تأثيرها في المجالين الوطني والدولي اقتصادياً واجتماعياً.

ومع التسليم بالدور المتنامي للشركات الدولية في المجتمع الدولي، فإن الخلاف سرعان ما دب بين المعنيين بالأمر حول جدواها؛ فهنالك من يرى أن هذه الشركات تعد مرحلة من مراحل تطور المشروعات الرأسمالية، وهي بذلك تؤدي إلى التوسع الرأسمالي وتحقيق مزايا التكامل الاقتصادي، ولها دور فعال في تنمية الاقتصاد العالمي، وتشغيل اليد العاملة، ونمو دول العالم الثالث وتظهر هذه الآثار الإيجابية بتنشيط الشركات متعددة الجنسيات للتجارة الدولية، ونقل رؤوس الأموال إلى حيث تمس الحاجة إليها، وقدرتها على تطوير التقنية (التكنولوجيا) والنهوض بالمشروعات العمرانية في الدول النامية.

بينما يذهب آخرون إلى أن الشركات المذكورة تمثل تحدياً لسيادة الدول، وأنها نتيجة لذلك، تشكل مساساً خطيراً لهذه السيادة إن لم تكن تفريغاً لها من مضمونها، وآثارها السلبية تكمن في أنها، فضلاً عن السيطرة الاقتصادية، لا تراعي مصالح الدول المضيفة، وتستنزفذوي الكفاءات فيها، وتغريهم بالمرتبات الضخمة على

الهجرة، وتعود الشعوب على استهلاك سلع كمالية تضر بالاقتصاد القومي وتنافس السلع المحلية.وانا اسير فى راى مع هذا الاتجاه.

وقد شهدت هذه الشركات متعددة الجنسيات تطورا سريعا وخاصة في الستينات 196. وبداية السبعينات 197. حيث تسيرها البلدان الرأس مالية كالولايات المتحدة الأمريكية، كندى وبعض الدول ألاوروبيةانجاترا وفرنسا

مما ساعد هذه الشركات متعددة الجنسيات التي يتواجد مقرها بدول المصنعة تتمتع بقوة إقتصادية هائلة إلا أن المتتبع لتطور هذه الشركات ومعاملاتها يجد أن هناك عاملان يكونان هذا المشروع ، يوج بينهما نوع من التناقص على ما يبدو وهما عامل الوحدة وعامل التعدد للشركة وهذان الوجهان لنفس الظاهرة يعدان الاصل وراء العديد من المشاكل القانونية .

تعد الوحدة هي الميزة الأساسية للشركة الدولية فهناك وحدة إتخاذ القرار ووحدة المعاملات ذات وحدة إستراتيجية موحدةأي مشتركة تعد عنصرا أساسيا في فكرة مشروع متعددة الجنسية.

وتعرف هذه الإستراتيجية دائما بالإشارة إلى العديد من الدول بتعايش الشركة الأم المسيطرة ، على إصدار القرارات مع الدولة التي تنتمي إليها هذه الأولى فحين تتعايش فروع هذه الشركات التي تنتمي إليها.

وفكرة الإستراتيجية الموحدة تفرض وجود شركة أم تسهر على وضع خطة وبرنامج تسير عليه كل الوحدات الموزعة في العالم حتى تكون لها السيطرة ومن هنا تتحقق خطتها الشاملة وترجع هذه الخطة الموحدة المتمثلة في الإدارة الإم وتسمى الجهاز الإداري أي القيادة العليا وبالتالي مركز قرار واحد يقوم بإصدار الإوامر والقرارات

وكذلك تكون على صلة بينها وبين الشركة الأم وبين الشركات التابعة لها ، وتفرض عليها طرقة تسيير ملزمة حتى تتحقق سياستها الشاملة ، و الشركة الأم تعين لها حدود حيادها وتفرض عليها أن تكون سياستها مستقلة مع السياسة العامة.

ويتوقف النجاح إلى حد كبير على التوفيق الحاذق و الفعال بين المطلبين:

أولها : وحدة إصدار القرار في مواجهة الكل المكون للشركة و المبادرات وخاصة المبادرات اللامركزية ، المحلية الصادرة عن فروع الشركة الأم فالإستراتيجية للشركة الأم ليست إلا مجموع القرارات الصادرة من مركز إصدار القرار وهذه العلاقة بين المركز والفروع المنشقة عنه تعد إحدى العلامات الاساسية للشركات الدولية[10].

بينما الثاني: ترجمة القانون بفكرة التسلط و السيطرة و الرقابة ويقصد بذلك العلاقة الفعلية أو القانونية بين الطرفين وذلك عندما تأثر و تحدد القرارات الصادرة من إحداها على مسلك الطرق الأخرى وقد إهتم رجال

[10]- د.نهاد حسين الصواف:الاستراجية العالمية ووسائل التوسع العالمى للشركات دولية (مجلة مصر المعاصرة – باللغة الانجليزية)

القانون إلى حد كبير بتلك التناقضات الموجودة في الطابع الموحد للشركات دولية من الناحية الإقتصادية و الطابع التعددي من الناحية القانونية.

وان قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم يعود لعملها الدؤوب وأحتكارها لجميع الأنشطة الصناعية والتجارية فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة للدول النامية يجد بأنها تسعى بكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه الدول التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الأقتصادي مقابل منتجات كانت أساسا عبارة عن مواد خام لثروات الدول النامية " دول العالم الثالث" ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الأحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلا من احتكارها من دول العالم الثالث صاحب الثروة[11].

وتهدف هذه الشركات للسيطرة على الثروات واستغلالها لصالحها عبر العالم ، واحتكار السلع المعروضة في الأسواق أو حتى في مجال الخدمات ، ولاتتحقق الميزة الأحتكارية إلا إذا كانت لعدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي بهذه المعادلة إلى التحكم في أثمان هذه السلع والخدمات وخير مثال على ذلك هو بروز عدد قليل ومحدود من الشركات البترولية الكبرى بالاستحواذ والسيطرة على مجموع النشاط الإقتصادي البترولي على الصعيد المحلي والعالمي.

المطلب الثالث

خصائص الشركات متعددة الجنسيات

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عولمة الاقتصاد وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية تتمتع الشركات المتعددة الجنسية والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي.

ومن أهم هذه الصفات :

1)ضخامة الحجم : تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصاديةعملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها[12].

[11]- محسن شفيق– الوسيط القانوني التجاري المصري – الجزء الاول – الطبعة الثالثة – مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1985 م .

[12] محسن شفيق– الوسيط القانوني التجاري المصري – الجزء الاول – الطبعة الثالثة – مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1985 م .

2)وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة أدارتها. ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figure أو ما يطلق عليه " رقم الأعمال"[13].

كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف، ووفقا لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184,4 مليار دولارالمرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة دولية في عام 1995 م والتي يصل أجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو 8.% من حجم المبيعات علىٍ المستوى العالمي.أن نشاط حقق الشركات المتعددة الجنسية معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 1.% سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.

3)ازدياد درجة تنوع الأنشطة : تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى إن الشركات المتعددة الجنسية تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى[14].

وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط Economies of Scope محل وفورات الحجم Economies of Scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالميةٍ الثانية ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية قطاعياً وجغرافياً ن وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

4) الانتشار الجغرافي للأسواق : من الميزة التي تتميز بها الشركات المتعدية الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم .لقد ساعدها على هذا الانتشارالتقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.

وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حالياً على أكثر من 13 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة.

وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد Teleportation حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى.

[13] ناسبيت، جي ، العالم الاقتصادي الكبير – دار النشر بيروت ، 1994 م

[14]- زيسماني، جون ، العولمة الاقتصادية ، مطبوعات الاعلم ، حزيران 1996 م .

5) القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم : أن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، فان اكثرمن ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحادالأوروبي (إنجلترا وألمانيا وفرنسا وسويسرا) وامتدت حتى وصلت اليابان، ويعود هذا التركز إلى العوامل التالية :

1- المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات لارتفاع العائدعلى الاستثمارات.

2- تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته

3- توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات

4- والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

5 – إقامة التحالفات الإستراتيجية وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات الدولية والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات.

أن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحاف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم، ومن الأمثلة على هذا التعاون، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية Bullو TCL البريطانية وسمنز الألمانية،وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة، للشركات دولية.

وكل هذا يمثل صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه.

6) المزايا الاحتكارية : تتمتع الشركات دولية بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة[15].

وهذا الوضع يتيح للشركات الدولية الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق.

[15] – بحث عن العولمة و الشركات دولية من يقود الاخر – الطالب / درويش محمود محمد أبو شرخ , الطالب / محمد فوزى عبدالعال العباسى – الاكاديمية العربية للعلوم الماليةوالمصرفية.

وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي تتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية.وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة[16].

تأتي المزايا التسويقية للشركات الدولية من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب .إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

7) تعبئة المدخرات العالمية : أن كل شركة من الشركات دولية تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية

طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها.

تعتمد الشركات دولية، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض من البنوك دولية وبمعدلات عالية.

تستقطب الشركات دولية الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

إن المعيار الأساسي لهذه الشركات هو قدرة شركة معينة على السيطرة على نشاطات شركات أخرى كائنة في دول مختلفة. وتشكل هذه الشركات وحدة اقتصادية تمارس نشاطها في مجالات متعددة (استثمارات عمل . نقل . تقانة) وتؤثر في مصالح أطراف متعددة.

فالتعددية تلازم وجود هذه الشركات، إذ تتكون الشركات المتعددة الجنسية من عنصرين: العنصر الأول: وجود مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية، وتخضع لاستراتيجية اقتصادية

[16] – محمد حافظ غانم ، المسؤلية الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس 1978 م.

عامة، والعنصر الآخر يتضمن تعدد مراكز نشاطات المشروع أما بقية المعايير ولاسيما تقاسم المعرفة والثروات فتبقى ثانوية بالموازنة مع المعيار السابق[17].

وباختصار شديد تتميز الشركات المتعددة الجنسية من غيرها بالعوامل التالية:

1. قدرتها على نقل وحداتها الإنتاجية عبر حدود أكثر من دولة.
2. قدرتها على استثمار وحدات إنتاج لمصلحتها في دول أخرى.
3. قدرتها على التبادل التجاري بين أكثر من دولة واحدة عبر إنتاج شركات مرتبطة بها أو تابعة لها.
4. قدرتها على استثمار معرفتها التقنية في دولة أخرى دون أن تفقد سيطرتها على هذه المعرفة وأن تنظم إداراتها بشكل شامل وفقاً للهيكلية التي تسمح بسيطرة أكبر على منتجاتها في عدة دول.

هذه القدرات تسمح للشركات الدولية بتوزيع الإنتاج العالمي ومصادره وفقاً لسياستها وبهذه الوسائل يمكن للشركات دولية أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

5.تعبئة الكفاءات : تتميز الشركات دولية بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بع اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

6.التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية : يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات دولية، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.

يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسية وهي تسعى من خلال ذلك اقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر[18].

أن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الإستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعد الخطط الإستراتيجية في غالبية الشركات المتعدية الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وخدمة إستراتيجيتها العالمية.

تعاظم الشركات المتعددة الجنسية فهناك العديد من المؤشرات والتي تدل على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسي والعالمية النشاط ومن أهمها[19]:

---

[17] محسن شفيق ، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية – مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي – 1987 م

[18]–محسن شفيق– الوسيط القانوني التجاري المصري – الجزء الاول – الطبعة الثالثة – مكتبة النهضة القاهرة1985م

[19]–بحث عن العولمة و الشركات دولية من يقود الاخر – الطالب / درويش محمود محمد أبو شرخ , الطالب / محمد فوزى عبدالعال العباسى – الاكاديمية العربية للعلوم الماليةوالمصرفية

1- أن حوالي 8.% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات دولية، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية.

2- الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير Research and development التي قامت بها هذه الشركات

3- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسية نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

أن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هناك رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات دولية، فكل منها غذي الآخر واستفاد منه خلال السنوات الماضية.

تساهم العولمة(1) في زيادة حجم الشركة، ومؤدية إلى توسع حجم الدمج والتملك Merger & Acquisitionعبر الحدود. فعلى سبيل المثال في عام 1996 م، بلغ حجم الدمج والتملك 247,6 بليون دولار ويمثل هذا أكثر من 8.% من أجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

ومن ثم فإن العامل الرئيسي وراء الزيادة القياسية (2)في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 1998 م مرجعه الزيادة السريعة في عدد وحجم عمليات الدمج والتملك على المستوى الدولي التي ارتفعت بنسبة 75% في عام 1998، لتصل 586,8 بليون دولار[20].

وساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت(3) في السابق لحماية السوق المحلي، ومن ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية. وبالتالي، فأن كل من العولمة والشركات دولية قد أثر كل منهما في تطور والتأثير بالأخر، والمستفيد في النهاية الشركات دولية[21].

وخلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي شهد عالمنا تغيرات كبيرة وضخمة وعلى جميع المستويات وكلها قادتنا إلى ما تسميه اليوم بالعولمة.

المبحث الثانى

نظم عمل الشركات متعددة الجنسيات

تمثل نظام عمل الشركات المتعددة الجنسيات الاهمية بماكان للبحث و الدراسة خاصة لما يتصل بعمل هذه الشركات من تدخل إستثمارى يئتحوز على الصناعات الكبرى التى تطلب فنيات عالية مثل تنقيب البترول او البحث عن الغاز فى المياة الإقليمية او الثروات و المعادن.

[20] –ابراهيم محسن عجيل: الشركات دولية وسيادة الدولة(رسالة ماجيستير – الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنيمارك).

[21] –زيسماني، جون ، العولمة الاقتصادية ، مطبوعات الاعلم ، حزيران 1996 م

ومثل هذه الصناعات تهيمن على ثلث إقتصاد الدولة بل قد تصل الى نصف إقتصادها فى معظم البلدان التى تعتمد على الصناعات البترولية او الغاز مما يجعل دراسة نظم عمل هذه القطاعات الكبيرة له اهمية خاصة.

وإننا سوف نتناول هذا المبحث فى المطالب الاتية:-

المطلب الاول :الابعاد الاقتصادية لعمل الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثانى :الدور العالمى للشركات الدولية

المطلب الثالث :شركات أجنبية تستغل الاقتصاد وتستحوذ على القطاعات

المطلب الاول

الابعاد الاقتصادية لعمل الشركات متعددة الجنسيات

تخلقت الشركات متعددة الجنسية في البلاد الصناعية الراسمالية المتقدمة ، وفيها ايضا تمارس صلب نشاطها وعملياتها الصناعية وتقتصر عليها فقط الصمناعات(1) القيادية – كثيفة المهارة ومتقدمة التكنولوجيا – وفي هذه البلاد انتشرت الشركات متعددة الجنسية حتى اصبحت الشكل التنظيمي لشركات الاعمال الضخمة ، الشكل المعترف به أكثر الاشكال تطورا وكفاءة ، ومن هذه الزاوية يعتبرها الكثيرون انقلابا حقيقيا في عالم التنظيم الصناعي .

فالقدرة الهائلة لهذه الشركات وتكامل عملياتها ونشاطاتها يوجب تغيير كثير من المفاهيم التقليدية نظرا لما اتت به من تغيرات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، ويمكن هنا تتبع بعض هذه الآثار الاقتصادية على البلاد المتقدمة من جراء عمل الشركات متعددة الجنسية الأم أو التابعة والمنتسبة من خلال بحثها في مجالات عديدة ومنها:-

1- موازين المدفوعات والاستقرار الاقتصادي .

2- بنية السوق الراسمالي .

3- الآثار على البنية الصناعية والعلاقات القطاعية داخل الاقتصاد وذلك على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في الاطار القومي وفي مجمل البلاد المتقدمة.

الشركات المتعددة الجنسية والاقطار النامية :-

إن المأثور التقليدي لاقتصاد التنمية قد نظر باستمرار إلى تأثير الاستثمار الاجنبي على اقطار العالم الثالث نظرة لطيفة وهو منظور ناشيء مباشرة عن الافتراضات الكلاسيكية الحديثة السائدة عن عمل السوق . المستثمرون الاجانب يجلبون موارد جديدة نادرة ، راس المال والتكنولوجيا والادارة ومهارة التسويق .

حصلت أكثر حالات مساومة القدم اثارة في الموارد الطبيعية لاول مرة ، لكن هذه الظاهرة قد مضى عليها على الأقل عقدان من الزمن في القطاع الصناعي كذلك ، وهنا كانت اهداف البلد المضيفة أكثر تعقيدا ، فقد اشتملت على ضرائب أعلى وملكية مشتركة ، كماهو الحال في الصناعات الاستخراجية ولكنها أصبحت تتركز على تسخير الشركات الصناعية الدولية بطريقة أكثر مباشرة لعملية التنمية الصناعية ، وقد تجمعت مطالب الاقطار المضيفة حول متطلبات الانجاز من ناحيتين[22]

1- الضغط على الشركات المتعددة الجنسية لاستعمال شبكاتها للتسويق في مختلف انحاء العالم لتصدير منتجات ومكونات أكثر إلى خارج البلد المضيف.

2- الضغط على الشركات المتعددة الجنسية لزيادة القيم المضافة محليا وتوفير محتوى على أكثر في منتجاتها النهائية وتوسيع الارتباطات بالاقتصاد الوطني.

دوافع نشوء وتطورالشركات متعددة الجنسيات :-

تتحول الشركة الجنسية إلى ما أطلق عليه الشركات المتعددة الجنسية عندما تقوم بالاستثمار المباشر في الخارج أي انشاء وادارة التسهيلات الانتاجية (شركات تابعة ، مصانع ، مكاتب تسويق .. الخ) في البلاد الاجنبية[23].

ويلزم التحليل النظري لدوافع قيام الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الخارج لاحكام واكتمال التعريف ، والواقع أن ما أسماه (كانط) بالفعل الخالص غير قادر عن تقديم رؤية واقعية لدوافع الشركة في الاستثمار الخارجي ، ففي ملكوت النظرية يجد المرء افكارا كثيرة شديدة التناقض ، ولم يزل على الاقتصاد السياسي أن يخطو بوثبات حاسمة إلى صهر الواقع والنظرية في رؤية اجتماعية ديناميكية شاملة.

وقد درج الباحثون في منشأ الشركات المتعددة الجنسية على تتبع تطور نظرية حركة رؤوس الاموال من النظرية التقليدية (ريكاردو) إلى الكلاسيكية الجديدة (مارشال) ، ثم مدرسة (كينز)حتى التيارات الاقتصادية المعاصرة ، وهذا المنهج يجعلنا في اسر نظرية اقتصادية مغلقة

ينطوي قيام الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الخارج على تحريك لرؤس الأموال عبر الحدود الوطنية ، على أن اختزال الاجابة في اسباب حركة الاموال بصفة تلقائية لا يقدم سوى مساهمة بائسة في فهم دوافع نشوء وارتقاء الشركات المتعددة الجنسية ، فالشركة هي قوة اقتصادية اجتماعية وسياسية تعيش على أرض النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة في عصر يتميز فيه نظام دولي بخصائص محددة[24].

---

[22] – ناسبيت، جي ، العالم الاقتصادي الكبير – دار النشر بيروت ، 1994 م

[23] – محمد طه بدوي– مدخل الى علم العلاقات الدولية – بيروت – دار النهضةالعربية – 1972

[24] محسن شفيق ، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية – مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي – 1987 م .

ولذلك يتعين فهم سلوك الشركة عندما تستمثر في الخارج على أنه فعل عقلاني يتضمن ادراكا للمكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتميز بها النظام القومي الذي تعيش في ظله في الاطار الاشمل للنظام الاقتصادي الدولي فإذا التفتنا للأعمال النظرية لعديد من الاقتصاديين الكبار الذين يساهمون في أدب الشركات المتعددة الجنسية يمكن تصنيف تلك الاعمال إلى عدة مجموعات من النظريات[25]:-

المجموعة الاول: تحاول تفسير الاستثمار المباشر للشركات المتعددة الجنسية بسلوك معدل الربح والفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

المجموعة الثانية: تؤكد على الآثار الحاسمة لبنية السوق والمزايا الاحتكارية للشركات العملاقة في نظام الرأسمالية الاحتكارية وتناقضاته الخاصة .

المجموعة الثالثة: ترى أن نشأة الشركات المتعددة الجنسية يرجع فوق كل شيء إلى اتجاه السياسة العامة للدولة المتقدمة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية في الخارج .

المطلب الثانى

الدور العالمى للشركات الدولية

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي[26].

وتنامي دور الشركات دولية والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة.

ولقد ازداد عدد الشركات دولية حيث أصبحت في أواسط التسعينات 35 ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، وفي مستوى هذه الشركات تسيطر على شركة الأكبر فيما بينها على معظم الإنتاج العالمي، وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي .

ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الإنقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية[27].

[25] زيسماني، جون ، العولمة الاقتصادية ، مطبوعات الاعلم ، حزيران 1996 م .

[26] – محمد طه بدوي– مدخل الى علم العلاقات الدولية – بيروت – دار النهضةالعربية – 1972

[27] – زيسماني، جون ، العولمة الاقتصادية ، مطبوعات الاعلم ، حزيران 1996 م .

ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول

والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير

وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبىء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع.

ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهذا يقودنا إلى الإجراءات الواجب اتخاذها في الإطار العربي لمواجهة الاقتصاد ألعالمي الجديد عن طريق تعزيز الدور التنموي للدول العربية.

واحترام حقوق الإنسان وإطلاق الحريات الديمقراطية والتأكيد على زيادةالإنتاج والإنتاجية وتحقيق عدالة التوزيع وإعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من نفوذ رأس المال الأجنبي ووضع معايير وضوابط لحركة رأس المال المحلي.

بما يخدم عملية التنمية وضرورة تطوير وتعميق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي وتفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الاقتصادي وتنسيق وتوحيد المواقف العربية في مواجهة المشروعات المطروحة من المنظمات الدولية ولاسيما المالية.

ومن الأهمية بماكان أيضا إبراز دور النقابات وهيئات المجتمع الأهلي في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وشركاته دولية بضرورة تفعيل مشاركتها الحرة والمستقلة وأهمية اكتسابها مركز تفاوضي قوي واجاد موقع إعلامي بما يعزز قوتها وتأثيرها وإرساء تضامنها تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصادي العالمي الجديد للشركات الدولية تأثيرا كبير وعميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ينحصر في النقاط التالية:

1- التأكيد على صفة العالمية :

من الطبيعي أن الشركات متعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر الجنسيات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات.

وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة. أن الشركات دولية حولت العالم إلى كيان موحد على حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية .

2- التأثيرعلى النظام النقدي الدولي :

من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات ان مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

أن الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي. فإذا أرادت هذه الشركات، وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة الشركات متعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية

3-التأثير على التجارة العالمية :

من المعروف وكنتيجة لاستحواذالشركات الدولية على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة.

من الممكن ملاحظة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث ازدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة.

4- التأثير على توجهات الاستثمار الدولي :

تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 3..2 م، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 3.. مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم.

إن الشركات متعددة الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات الدولية حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري

فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات الدولية

5- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي :

أن تفاعل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي، قد يؤدي إلى تكوين أنماط جديدةٍ من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

أن كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات دولية وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصصٍ، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، ولاشك أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية.

ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية.

وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا، ولهذا ومن وجهة نظرنا فعلى البلدان النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في تعظيم صادراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات هي جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض الصناعات في الدول النامية التي تسمح بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية

6- التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية :

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية أن العالم يعيش اليوم الثورة الصناعية الثالثة، والتي نطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا العالية.

ولهذا السبب فان التحدي المطروح أمام البلدان النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات و أن نقل التكنولوجيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة، ومع الأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فأن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشرٍ الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، فهي تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحوث والتطوير.

إستطاعت الشركات متعددة الجنسيات أن تقيم مشاريع لها خاضعة لسيطرتها في واحد أو أكثرٍ من مجموعة البلدان النفطية وغير النفطية، وأن تستفيد من حرية التجارة ما بينها لفتح أسواقها جميعا أمام منتوجات هذه المجموعات[28].

وقد أدى ذلك، في غالبية الحالات، إلى تكامل اقتصادات هذه البلدان مع السوق العالمية في إطار ستراتيجية الشركات المذكورة، بدون تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين البلدان المذكورة حصل ذلك تحت تأثير توجيهات التنمية التي طبقتها البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، والتي أهملت التنمية الزراعية، وركزت على التصنيع من أجل التصدير إلى الخارج، معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه السوق[29].

من دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال الاهتمامٍ بالموارد البشرية، من تأهيل وتدريب لها وزيادة الاعتمادات المالية للدراسات ومراكز البحوث، إضافة إلى توجيه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان من تعليم وطبابة وصحة وسكن[30].

إن دخولنا عصر التكنولوجيا يفرض على بلداننا أن تقوم بإصلاحات تطال كل البنى التحتية، مع المحافظة على دور دولة الرعاية في المجتمع بإحلال العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب.

وكذلك القيام بتحديث القوانين لتفعيل جباية الضرائب، والقيام بتعديل المناهج والبرامج التربوية لتتلاءم مع حاجات العصر، واستخدام نظم الإدارة الحديثة الفعآلة بهدف ضخ إداراتنا المهترئة بالعقول والخبرات التقنية والمعارف والثقافة العامة، وإدخال المكننةٍ والأجهزة الحديثة إليها لتتمم إنجاز المشاريع بأقل كلفة ممكنة، والاستفادة من كل الموارد المتاحة بشرياً وماليا.

المطلب الثالث

شركات أجنبية تستغل وتستحوذ على القطاعات الإقتصادية

لقد اعتبر الاجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال فانهالت الاستثمارات الاجنبية لاستغلال موارد الدولة الاقتصادية فى كافة المجالات منها الزراعة والصناعة والتجارة فتم تاسيس البنوك الاجنبية وشركات الرهون العقارية والشركات المالية والزراعية وشركات البناء والنقل وصارت الحياة الاقتصادية فى يد الاجانب وهذا ما بدا يظهر الان[31].

ولاشك ان رؤوس اموال هذه الشركات والبيوت المالية تعد دينا على مصر فقد بلغت قيمة اسهم الشركات المساهمة المملوكة للاوربيون21,675,...جنية وقيمة سندتها 62.4.,41..جنية ومجموع

[28]–د.سامى محمد:الشركات عابرة الجنسيات واقتصاديات السوق بالتطبيق على الدول النامية ومنها مصر(مجلة مصر المعاصرة – باللغة الانجليزية)

[29] –الدكتور حسام عيسى: الشركات المتعددة القوميات.

[30] – الدكتور عصام الدين القصبى : تنازع الاختصاص القانونى .

[31] محسن شفيق– الوسيط القانوني التجاري المصري – الجزء الاول – الطبعة الثالثة – مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1985م.

ذلك62,727,4..جنية تغل ريعا سنويا مقدارة 3,348,4..جنية وباءضافة هذا المبلغ الى دين الحكومة العام ومقدارة95,14,.74.جنية ويكون المجموع157,978,14.جنية وهو مجموع دين مص سنة1912ومعظمة كان للاوربيين .

وان هذة الديون ستظل فى ازدياد الاستثمارات الاجنبية لموارد البلاد لانة ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونة فى شراء سندات الشركات وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الاجنبية و زاد عدد هذة الشركات والبنوك زيادة مطردة على مدى السنين وكان من اسباب زيادتها اعتقاد الملاء الاوروبى عزم انجلترا على البقاء فى وادى النيل.

هذا فضلا عن ان كثيرا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها وبلغ مجموع راس مال الشركات الاجنبية هذة بمصر سنة1913الى 111,232,257جنية وان تللك الشركات قامت برؤس اموال اجنبية واذا احصية هذة الاموال فانها تصل الى مايقرب من خمسين مليون جنية مما جعل الاقتصاد المصرى كلة يخضعة لقبضة الاوربيين[32].

وفى عصرنا الحالى فقد حذر المحللون بسوق المال من خطورة التوسع فى عمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات المصرية وشركات أو مستثمرين أجانب، بشكل يسمح باحتكار قطاعات مهمة كاملة، مثل ما حدث فى قطاع الأسمنت الذى أصبح مملوكا بالكامل لشركات أجنبية وكذلك قطاع الاتصالات الذى يستحوذ عليه شركات أجنبية، رغم خطورة ذلك على الأقتصاد و الآمن القومى .

وشهدت الفترة الأخيرة العديد من حالات الاستحواذ سواء المحلية أو الأجنبية، منها أربعة عمليات استحواذ بعد الثورة، حيث تعرضت معظم الشركات لخسائر كبيرة وهو ما جعلها تبحث عن شريك قوى يخرجها من عثرتها بالإضافة إلى تربص الشركات العالمية للاستحواذ على قطاعات معينة واعدة،استغلالاللظروف الحالية، ومنها استحواذ شركة إلكترولكس السويدية على حصة شركة باراديس كابيتال52% فى أوليمبيك جروب، من خلال عرض شراء إجبارى للاستحواذ على حتى 1..% من أسهم رأس مال أوليمبيك جروب.

ويمكن أن تكون دليل ضعف لو أن الشركات المصرية تبحث عن شركات أخرى لكى تندمج معها، مثل شركة أوراسكوم تيلكوم التى اضطرت للبحث عن شركة تندمج معها بسبب تراكم الديون عليها، حتى أن نجيب ساويرس صاحب شركة أوراسكوم قال إنها كانت فى خطر بسبب الديون المتراكمة عليها، وهو سبب اندماجها مع شركة فيملكوم الروسية مؤخرا.

وأعلن صندوق استثمار Euro mean II عن رغبتة ببدء محادثات مع الشركة للتفاوض على شراء 15% من أسهم شركة الحديثة للمواد العازلة – مودرن (بيتومود) وأعلنت شركة الصعيد العامة للمقاولات تلقيها طلبا

[32] عبد الرحمن الرافعى: مصر المجاهدة فى العصر الحديث – الجزء الخامس

من شركة الصفوة للاستثمارات (ش.م.م) برغبة الشركة فى زيادة مساهمتهم فى شركة الصعيد العامة للمقاولات إلى 25% من أسهم الشركة.

وأعلن أحمد هيكل رئيس مجلس إدارة شركة القلعة لـ "البورصة"، أن شركته تلقت عددا كبيرا من عروض الاستحواذ عليها، آخرها عرض تقدمت به إحدى كبرى المؤسسات المالية للاستحواذ على 1.. % من أسهم الشركة، كما عينت القلعة مستشارا ماليا لها تحسبا لاتمام الصفقة .

وفى قول الاستاذ سامح غريب المحلل الفنى: أكد أن الاستحواذات الجديدة بين الشركات الكبرى قد تكون دليلا على ضعف الاقتصاد القومى، كما قد تكون دليلا على قوته أيضا حسب طبيعة هذه الاستحواذات، إلا أنه أشار إلى وجود خطر كبير قد ينتج عن هذه الاستحواذات، وهو اتخاذ الأجانب عمليات

الاندماج للاستحواذ على الشركات والقطاعات المهمة المؤثرة فى الاقتصاد أو الأمن القومى مثلما حدث فى شركات الأسمنت التى أصبحت مملوكة بالكامل تقريبا لشركات أجنبية سواء ملكية كاملة أو مشاركة، وما نتج عنه من ارتفاع غير مبرر لأسعار الأسمنت، رغم قلة التكلفة لوجود كل المواد الخام فى المحاجر المصرية بسعر رخيص جدا.

وأضاف غريب، أن هذه الاستحواذات يمكن أن تكون لها دلالة على قوة الاقتصاد عندما تجعل الشركات المصرية محط أنظار الشركات الكبرى للاستثمار فيها، بمعنى أن يكون الأجانب يريدون الاستحواذ على الشركات المصرية لأنهم يرون أنها شركات ذات ربحية عالية، مقارنة بالشركات الأخرى فى باقى البلدان.

ويمكن أن تكون دليل ضعف لو أن الشركات المصرية تبحث عن شركات أخرى لكى تندمج معها، مثل شركة أوراسكوم تيلكوم التى اضطرت للبحث عن شركة تندمج معها بسبب تراكم الديون عليها

حتى أن المهنس نجيب ساويرس صاحب شركة أوراسكوم قال إنها كانت فى خطر بسبب الديون المتراكمة عليها، وهو سبب اندماجها مع شركة فيملكوم الروسية مؤخرا.

أما محسن عادل، خبير سوق المال والعضو المنتدب لشركة بايونيرز لصناديق الاستثمار، أكد صفقات الاستحواذ والاندماجات يجب أن تتم بإشراف حكومى، حتى ولو كانت بين شركات خاصة، خصوصا إذا كان هناك طرف أجنبى فى هذه الصفقات.

وأضاف، أن هناك رغبة من عدد من الشركات المصرية والأجنبية حاليا للاندماج أو الاستحواذ لخلق كيانات كبرى لها القدرة على تحدى الأزمات الاقتصادية.

وأوضح، أن الشركات الأوروبية والأمريكية بدأت تبحث عن موارد جديدة لها، والدخول فى نشاطات لها القدرة على تحقيق أرباح، خاصة بعد أن بدأت تواجه منافسة شرسة مع الشركات الصينية والهندية والكورية التى بدأت تغزو أفريقيا بشكل كبير، مستحوذة على ما يقرب من 6.% من هذه الاستثمارات فى أفريقيا.

وان كان اكبر عامل يساعد هذة الشركات على خزو الدولة وان تاتى فى النهاية لتسيطر على الاقتصاد المصرى والاستحواذ عليها هو اهتمام مصر بالاستثمار الاجنبى خاصة بعد فض سياسة الانفتاح فى سبعينيات القرن الماضى.

والقوانين التى وضعتها الدولة من الاعفائات الضريبية والجمركية وحرية الاستثمار ومن امثالها قانون الاستثمار رقم43لسنة1974وهذا القانون وضع للاستثمار المال العربى والاجنبى وضمن الكثير من الاعفائات الجمركية والضريبية للمستثمر الاجنبى مما جعل من السهل ان تاتى الكثير من الشركات متعددة الجنسيات وتستغل مثل هذا القانون.

ثم جائت الحكومة المصرية بعد ذلك الى ان اصدرت قانون ضمانات وحوافز الاستثمار[33] رقم8لسنة1997 وضمن ايضا الاعفائات الجمركية والضريبية التى ضمنها القانون السابق وايضا قانون تنظيم دخول الاجانب مصر رقم88لسنة2005 من حقهم فى ممارسة الاستثمار.

وان كانت كل هذة القوانين شملت نص مع عدم الاخلال باى قانون اخر يفرض مذايا اكثرمن الاعفائات المقررة فى هذة القوانين وان كانت هذة القوانين تطبق بصفة عامة على كل الاستثمارات التى تقوم داخل الدولةسواء كانت مصرية ام اجنبية.

وان كان بحثنا هذا يقصد الاستثمارات الاجنبية فالسؤال اذا ماهو القانون الواجب التطبيق على هذة الشركات؟ فان اردنا ان نجيب على هذا التساؤول فاننا يجب ان ندرس قواعد تنازع الاختصلص القانونى وحينه سوف نفرق بين امرين .

الاول: وهو اذا كانت الشركة انشئات ومركزها الرئيسى فى مصر وتم الاستحواذ عليها من شركة عالمية واصبحت جزء لايتجزاء من الشركة الام فاننا نرى ان يتم تطبيق القانون المصرى عليها كاملا.

حتى ولو كان هذا فى فرض الضرائب او مصادرة اموال الشركة اذاخالفت القانون او تصفيتهااو ما الى ذلك من الاحكام القانونية المصرية لانها هنا تحمل الجنسية المصرية خالصة ولامعقبعلى ذلك ويكون ذلك على الشركة نفسها كشخص معنوى وهذا مع الاحتفاظ بحقوق المستثمر الاجنبى شخصيا وفقا للمعهاهدات والاتفاقيات الدولية.

الثانى:اذا كانت هذة الشركة تعتبر فرع من الشركة الاصلية اى انها لم تكن شركة فى البداية بل هى مجرد فرع للشركة العالمية يديرة احد الموظفين او وكيل معتمد من الشركة الام.اذا اطبق على هذا الفرع فقط احكام القانون وهذا بخلاف ماقمنا بة فة الاول فقد طبقنا القانون على الشركة الموجودة فىمصر بجانب الخضوع

[33] –هذا القانون تم إلغائه بموجب القانون رقم 72 لسنة 2017 و الذى تضمن مجموعة من الاعفاءات ة الضمانات و التى تتطلبها الشركات العالمية لجذب الاستثمار

لاحكام تنازع القوانين للبحث فى القانون الواجب التطبيق فحالة حدوث اى مشاكل دولية.

اما فى الثانية فليس لنا علاقة بالشركة الام مطلقا بل ان المسئول امامنا داخليا هو الفرع التابع لهذة الشركة داخل الدولة وهذا حتى يتم إحكام تطبيق القانون على هذا النوع من هذة الشركات متعددة الجنسيات.

لكن النظام القانونى الافضل الذى يطبق على هذة الشركات وفقا لقواعد تنازع القوانين هو مانصت علية المادة2/11 من القانون المدنى(أما النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية الأجنبية ، من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها ، فيسري عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها الرئيسي الفعلي ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في مصر ، فان القانون المصري هو الذي يسري) .

وهذا النص قد اوضح المشرع بة قاعدة التنازع التى كنا نبحث عنها وقد اوضحتها لنا تلك المادة وهى وجوب تطبيق قانون الدولة التى تكون تلك الشركةيقع مركزها الرئيسي فيا او الذى تباشر تلك الشركة فيها مركز ادارتها الفعلى.

ومن هنا يتضح لنا ان المشرع فى معيار تحديده للقانون الواجب التطبيق اخذ بمعياران فقهيان لاكتساب الشخص المعنوى الجنسية وهما اكثر العاير تطبيقا فى اغلبية دول العالم وهما .

1- ميعار المركز الرئيسي للشركة :وهو ان الشركة يطبق عليها قانون الدولة التى يوجد فيها مركز ادارتها الرئيسي لانها هنا قد اكتسبت جنسية تلك الدولة وهذا معيار زكى لتحديد جنسية الشركة.

2- معير النشاط الفعلى للشركة: وهذا العيار قد بدعة جاب من الفقة وهذالانة هناك بعض الشركات التى يكون مركز ادارتها الرئيسي فى دولة معينة وله فرع فى دولة اخرى لكن نشاطها فعال اكثر فى دولة الفرع فجاء هذا الجانب من الفقة لتحديدجنسيتها وفقا لمكان نشاطها الرئيسي.

من هنا قد حل المشرع المصرى تلك المشكلة التى كنا نبحث عن حلها من حيث تحديد القانون الواجب التطبيق على هذا النوع من الشركات وتتاكد نظريتنا بان هناك شركات يمكن ان تحمل اكثر من جنسية ومن هنا تظهر مشكلة الشركات متعددة الجنسيات.

الخاتمة

وبعدما انتهينى من بحثنا هذا ولقد قمنى بعرض وافى لما فى استطاعتنا ان نعرضه هذا النوع الهام من انواع الشركات التى تكاد ان تكون بل بالفعل فهى تتحكم فى اغلب استثمارات العالم وتصيتر على اهم انواع الاستثمارات فى العالم وهى البترول ومشتقاتة .

بلاضافة الى ان هذا النوع من الشركات يتحكم فى حجم كبير جدا من الاستثمارات قد يساوى ميزانية دولة كاملة من الدول النامية فان كانت الدول النامية لاتستطيع ان تمتلك مثل تلك الشركات فعلى الاقل لاتمكن تلك الشركات من السيطرة على اقتصاديتها واستثمارتها .

وان اناشد المشرعين القانونيين بان ياخذوا فى عين الاعتبار هذا النوع الخطير من الشركات ويجب ان يضعوا تشريعات تقيدة وتحد من سلطاتة على اقليم الدولة التى يمارس نشاطة على ارضها على الاقل لان هذا النوع من الشركات يهدد بالفعل اى اقتصاد وطنى .

واذا نظرنا لطبيعة عمل تلك الشركات متعددة الجنسيات نجد انها ترسخ مبادىء الاحتكار التجارى ولكن بصورة مختلفة عن التى نفهمها فهى لاتحتكر لوحدها النشاط او تستاثير بة لنفسها وانما هى تسيطر على كافة القطاعات التى تعمل فى ذالك المجال وتسيطر على الاسواق ايضا .

بحيث انها لاتسمح لاى شركة اخرى ان تنافسها وفى ذات الوقت تخضعها الى سيطرتها غصب عنهابحيث لاتجعل اى شركة تعمل الا من خلالها حتى انها يمكن ان تحدد لها نسبة ربحها ودخلها وتسيطر على اسهمها بلاستحواذ .

فتلك الشركات تعتبر وسيلة من وسائل الاحتلال فان العالم الان لايدخل الدول ويحتلها عن طريق الحروب والخراب والضمار فالهدف الرئيسى فى الاحتلال وهو تدمير الدولة التى تقع تحت الاحتلال فى كياناتها الاقتصادية وليست العسكرية فكل كيانات الدولة تقوم على الكيانات الاقتصادية ولذلك ادعو كل الدول بالا تسمح لتلك الشركات بالسيطرة على اقتصاديتتها.

المراجع

1- **ابراهيم محسن عجيل:** الشركات دولية وسيادة الدولة(رسالة ماجيستير- الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنيمارك)

2- **الدكتور/حسام عيسى:** الشركات المتعددة القوميات.

3- **الطالب /درويش محمود محمد أبو شرخ , الطالب / محمد فوزى عبدالعال العباسى :** بحث عن العولمة و الشركات دولية من يقود الاخر – الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

4- **زيسماني، جون:** العولمة الاقتصادية ، مطبوعات الاعلم ، حزيران 1996م .

5- **د.سامى محمد:**الشركات عابرة الجنسيات واقتصاديات السوق بالتطبيق على الدول النامية ومنها مصر(مجلة مصر المعاصرة – باللغة الانجليزية) .

6- **سمير الشرقاوي :** المشروعات المتعددة القوميات والشركات القابضة – مجلة مصر المعاصرة – العدد – 632- اوكتوبر 1995 م .

7- **المستشار/ طارق البشرى:** الحركة السياسية فى مصر1952/1945

8- **عبد الرحمن الرافعى:** مصر المجاهدة فى العصر الحديث – الجزء الخامس.

9- **الدكتور/عصام الدين القصبى:**تنازع الاختصاص القانونى دار النهضة العربية سنة 2010

10-محمد حافظ غانم: المسؤلية الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس 1978 م.

11-**محسن شفيق:** الوسيط القانوني التجاري المصري – الجزء الاول – الطبعة الثالثة – مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1985 م .

12-**محسن شفيق :** المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية – مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي – 1987 م .

13-**محمد طه بدوي:** مدخل الى علم العلاقات الدولية – بيروت – دار النهضة العربية – 1972

14-**ناسبيت، جي :** العالم الاقتصادي الكبير – دار النشر بيروت ، 1994م

15-**د.نهاد حسين الصواف:**الاستراجية العالمية ووسائل التوسع العالمى للشركات دولية (مجلة مصر المعاصرة – باللغة الانجليزية)

16-**الدكتور/هشام خالد:** جنسية الشركات فى قوانين دول مجلس التعاون الخليجى دراسة مقارنة.

مقدمة

المبحث الاول

ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الاول :التعريف بالشركات متعددة الجنسيات 5

المطلب الثانى :النشأة التاريخية الدولية 14

المطلب الثالث :خصائص الشركات متعددة الجنسيات 21

المبحث الثانى

نظام عمل الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الاول :الابعاد الاقتصادية لعمل الشركات متعددة الجنسيات 30

المطلب الثانى :الدور العالمى للشركات الدولية 34

المطلب الثالث :شركات أجنبية تستغل الاقتصاد وتستحوذ على القطاعات 41

الخاتمة 47

المراجع 49